

شرح كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) لأبي عثمان الصابوني - رحمه الله.

شرح فضيلة الشيخ

أ. د. أحمد بن عبدالرحمن القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس (٢٠)

نتعلم في هذا الدرس:

١. الإمامة والجماعة.

٢. موقف أهل السنة مما شجر الصحابة.

٣. تعظيم أمهات المؤمنين.

٤. دخول الجنة بفضل الله ورحمته.

٥. تقدير الآجال.

[الإمامة والجماعة]

قال أبو عثمان رحمه الله:

(ثم قال الشيخ رحمه الله: ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً) هذا أيضاً من أصول أهل السنة والجماعة وهو أنهم يطيعون أئمتهم ويسمعون حتى وإن كان الإمام متلبس بشيء من المعاصي، أو فيه جور وظلم، والحكمة من ذلك تحقيق مصلحة أعظم؛ وهي جمع الكلمة واتحاد الأمة، فإن ذلك الإمام، أو الوالي، معصيته عليه، وإمامته للمسلمين، فتحتل معصيته الخاصة في سبيل المصلحة العامة، وبهذا جاءت النصوص.

(يقول الشيخ رحمه الله: ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا) أي الأئمة، (جورة فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى

**الجور والحيف، ويرون قتال الفئة الباغية حتى ترجع إلى طاعة الإمام العدل)،** كل هذه الجمل تتعلق بولي الأمر وبأئمة المسلمين من أنهم يجتمع عليهم ويصلى خلفهم الجمعة والعيدين، حتى وإن كانوا فجاراً، ويجاهد الكفار تحت رايتهم، ويدعى لهم، ولا يخرج عليهم بالسيف، هذا معتقد أهل السنة والجماعة في هذا الباب، لما يترتب عليه من المصالح العظيمة، ولما يندراً به من المفاصد العظيمة.

ومن الأدلة على ذلك: قول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}. وفي ((صحيح البخاري)) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني)).

وفي ((صحيح البخاري)) أيضاً وفي ((صحيح مسلم)) من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجذع الأطراف، وعند البخاري: ولو لحبشياً كأن رأسه زبيبة. وعن ابن عباس مرفوعاً: ((من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتته ميتة جاهلية)) متفق عليه.

وفي ((صحيح البخاري)) أيضاً مرفوعاً في وصف الأئمة: ((يصلون لكم، فأن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم، وعليهم))، وذلك من حديث أبي هريرة. وعلى هذا جرى فعل الصحابة رضوان الله عليهم فإن بن عمر رضي الله عنه صلى خلف الحجاج بن يوسف، والحجاج بن يوسف معلوم حاله، وكيف كان يجور على المسلمين، فصلى خلفه وحج معه.

### موقف أهل السنة مما شجر الصحابة.

(ثم قال الشيخ رحمه الله:

**(ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم، ويرون الترحم على جميعهم والموالاتة لكافتهم).**

وكان هذه القطعة محلها قبل الكلام عن الواجب تجاه؟ المسلمين، لكي يتصل الكلام عن الصحابة، فرمما كان هذا انتقال ذهني، أو أنه كان تصرف من النساخ، أي كان فقد بين الشيخ هاهنا مسألة مهمة وهي: الواجب تجاه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

أعلموا: أن من أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سلامة القلوب من الشحناء والبغضاء والغل والحسد، وسلامة الألسنة من السب والشتم والتضليل والتكفير، ونحو ذلك، والدليل على ذلك أن الله تعالى لما ذكر في سورة الحشر المهاجرين والأنصار ثلث بالتابعين فقال: {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ}، إذاً من سمات التابعين بإحسان الدعاء للصحابة، وبه يتبين أن من لم يدعو للصحابة، فضلاً عن أن يكون ممن يسبهم ويطعن فيهم أنه ليس من تابعوا بإحسان.

بل إن بعض الأئمة قال: الرافضة لا سهم لهم في الفية؛ لأن الله قال: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ...}، ثم قال: {وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ}، ثم قال: {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ} فليس للرافضة سهم في الفية، الذي ذكر الله تعالى في سورة الحشر؛ لأنهم لا ينطبق عليهم هذا الوصف فلا يستغفرون للصحابة، ولا يترحمون عليهم ولا يوالونهم.

أيضاً من أصول أهل السنة والجماعة كما ذكر الشيخ (الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك أن الله سبحانه وتعالى ابتلى الصحابة بما جرى من الخصومة في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه فلما قتل عثمان انشق الناس إلى شقين:

قوم مع علي، وهم عامة المهاجرين والأنصار، وقوم مع معاوية، وكل له مأخذ في الاجتهاد، ولكن أخرى الطائفتين بالحق ولا ريب: علي وأصحابه.

وجرى بينهم من الأمور والمعارك ما قد حفظه التاريخ كموقعة صفين بين علي وأصحابه من جهة، ومعاوية وأصحابه من جهة، وموقعة الجمل بين علي وأصحابه من جهة، وطلحة والزبير وعائشة من جهة، في أمور لا نخوض فيها كما قال الشيخ رحمه الله: **(الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتطهير، الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم).**

فهذا من أصول السنة كما قال عمر بن عبد العزيز: تلك دماء طهر الله منها سيوفنا، فلنطهر منها ألسنتنا. والخوض في هذه المسائل لا يخلو من أن يصيب القلب بلوثة؛ فإن من اشتغل بتتبع هذه الأخبار والروايات المتعلقة بما شجر بين الصحابة، ربما لفح قلبه شيء من التحامل على بعض الصحابة ففتن - نسأل الله العافية - فينبغي للإنسان أن يعرض عن ذلك، وألا يتخوض في هذه المسائل، وألا يتكلم في الأمر ابتداءً، لكن إن وجد من أهل الزيغ والهوى من يشنع عليهم؛ فلا بد لنا من الذب عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والاعتذار كما ألف بعض العلماء، وهو بن العربي ((العواصم من القواصم))، فإننا نذب عن أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم -

ونعتذر لهم ولكننا لا نتكلم في هذه الأمور ابتداءً ودونما داعي؛ لأن العافية لا يعدلها شيء، لكن إن جاء مبطل وتخوض فيهم وقال: فعل فلان كذا، وفعل فلان كذا؛ فحينئذ نتصب للرد عليه والدفع عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذه الأخبار المروية في مساويهم قال: أن منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص، وغير عن وجهه.

هذه الأخبار المروية في مساوي الصحابة التي تشحن بها بعض كتب التواريخ، منها ما هو كذب صرف من أصله، وضعه الوضاعون من غلاة الرافضة، كما وضع لوط بن يحيى الروايات والأخبار الكثيرة ضد بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتحملتها كتب التواريخ، فهذا مكذوب من أصله - والعياذ بالله -.

وصنف ثاني له أصل لكن زيد فيه ونقص، والشيء إذا اعتراه زيادة أو نقصان تغير عن وجهه، وأعطى انطباعاً على غير الواقع، وهذا أيضاً مما امتدت إليه يد العبث والتحريف من روائي الرافضة وإخباريهم.

قال شيخ الإسلام: والصحيح منه هم فيه معذورون أي أنه رحمه الله لا ينكر أمور صحيحة وقعت بين الصحابة رضوان الله عليهم لكنه قال: والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطؤون.

وقد قال نبينا صلى الله عليه وسلم: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد))، ثم إن للصحابة من الفضائل والسوابق ما يغفر لهم بسببه، وهذا الذي يذكر في مساويهم إن صح فهو نذر يسير مغمور بجنب فضائلهم ومحاسنهم من الإيمان بالله والعمل الصالح والجهاد في سبيل الله والهجرة والنصرة وغير ذلك من الأمور العظام التي لا ينالها أحد ممن يأتي بعدهم، لا كان ولا يكون مثلهم رضوان الله عليهم.

فهذا هو الواجب فيما يتعلق بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

## تعظيم أمهات المؤمنين

ثم أتبع ذلك أبو عثمان بالكلام عن أزواجه صلى الله عليه وسلم فقال:

**(وكذلك يرون تعظيم قدر أزواجه رضي الله عنهن، والدعاء لهن ومعرفة فضلهن والإقرار بأنهن أمهات المؤمنين).**

أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من أهل البيت ولا ريب؛ لأن الله تعالى بعد أن ذكر ما أمر به الله تعالى نساء النبي قال: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}، ومن العجب أن الرافضة

يخرجون أمهات المؤمنين أو بعضهن من هذا الصف ولا يدخلونهن في وصف أهل البيت مع أن الله سبحانه وتعالى نص على ذلك في كتابته: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ}، فلا شك أن أزواجه صلى الله عليه وسلم من أهل البيت، وأنهن أمهات المؤمنين، كما قال الله عز وجل: {وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ}، فهن أمهات المؤمنين لكنهن أمهات المؤمنين في التعظيم والإجلال والقدر، لكن سائر المسلمين ليسوا محارم لهن، فإنهن قد وجب عليهن الحجاب عن من ليس بمحرم.

وتزوج صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة، توفي عن تسع منهن أفضلهن: خديجة، وعائشة رضي الله عنهما، والعلماء مختلفون في تفضيل خديجة، وعائشة.

فخديجة هي أول من عاضده ونصره وآمن به، وهي أم أكثر أولاده.

وعائشة رضي الله عنه قال عنها النبي صلى الله عليه وسلم: ((وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام))، فلا شك أن خديجة وعائشة هما أفضل زوجات النبي صلى الله عليه وسلم.

فالواجب علينا تجاههن ذكر الشيخ، تعظيمهن والدعاء لهن ومعرفة فضلهن والإقرار بأنهن أمهات المؤمنين، من باب أولى الرد والذب عنهن ممن نالهن من الرافضة وغيرهم بالسب والقذف والعياذ بالله.

### دخول الجنة بفضل الله ورحمته

ثم قال الشيخ:

{ويعتقدون ويشهدون أن أحدا لا تجب له الجنة وإن كان عمله حسنا، وطريقه مرتضى إلا أن يتفضل الله عليه، فيوجبها له بمنه وفضله، إذ عمل الخير الذي عمله لم ييسر له إلا بتيسير الله عز اسمه، فلو لم ييسره له ولو لم يهده لم يهتدي له أبدا. قال الله عز وجل: {وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنَّا أَحَدٌ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ}.

قال نبينا صلى الله عليه وسلم: ((إنه لن يدخل الجنة أحد بعمله))، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ((ولا أنا

إلا أن يتعمدني الله برحمته))، إذا ما في أحد يدخل الجنة بالعمل، فإن قال قائل فما تقولون في قول الله - تعالى

-: {وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}، وهذا شواهد في القرآن كثير؟

نقول: عندنا باءان؛ باء مثبتة، وباء نافية، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إنه لن يدخل الجنة أحد بعمله)) إذاً هذه المنفية، والمنفية هي ما تدل على المكافأة والمعاوضة، فمهما كان عمل المرء، فإنه لا يقابل الجنة.

أما الباء المثبتة التي في مثل قول الله تعالى: {وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} هي باء السببية، أي أن عملهم كان سبباً في دخول الجنة، لكنه لا يستقل بذلك إلا أن يكون برحمة الله -تعالى-.

فهذا هو الجمع بين هذه النصوص المتقابلة، وفائدة ذلك: أن لا يدل المرء بعمله على ربه، وأن يعمل أن الفضل لله كاملاً، فيثني به على مولاه، ولو كان الإنسان يعتقد أن هذا من باب المقابلة، كما تزعم المعتزلة وغيرهم، لصار يدل بعمله على الله، ويرى أنه لزام على الله أن يدخله الجنة، والمعتزلة تقول بذلك، تقول يجب على الله أن يثيب الطائعين، ويجب على الله أن يعذب العاصين، يجب على الله عندهم فعل الأصلاح.

لكننا نقول بل الأمر لله من قبل ومن بعد، أن عذبوا فبعده، أن نعموا بفضله، والفضل للديان.

## تقدير الآجال

ثم قال رحمه الله:

{ويعتقدون ويشهدون أن الله عز وجل أجل لكل مخلوق أجلاً، وأن نفساً لن تموت إلا بإذن الله كتاباً مؤجلاً، وإذا انقضى أجل المرء فليس إلا الموت، وليس منه فوت، قال الله عز وجل: {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ} وقال: {وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا}. ويشهدون أن من مات أو قتل فقد انقضى أجله، قال الله عز وجل: {قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ} وقال {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ}.

هذا ما يعتقد أهل الحديث أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل قد أجل لكل مخلوق أجلاً، وأنه لن تموت نفساً حتى تستكمل رزقها وأجلها، قال صلى الله عليه وسلم: ((إن روح القدس قد نفس في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها))، فليس أحد يفوته أجله، أو أن ينقص شيء من أيامه، كلا، بل كل شيء بقدر.

وبه يتبين ما يقوله بعض الناس عند التعزية، حينما يقول قائلهم: البقية في حياتك، لأنه في الواقع ليس هناك بقية، هل بقي له من عمره شيء، حتى يدعى للمُعزّي أن البقية له؟ لا، فلا بقية في الواقع، بل إن هذا المتوفى، قد أجل الله له أجلاً فبلغه، { كِتَابًا مُّؤَجَّلًا } فلم يبقى شيء، فيجب أن نعتقد ذلك.

إنما ذكر الشيخ هذه المسألة مثل قوله: (ويشهدون أن من مات أو قتل فقد انقضى أجله) إشارة إلى بعض كلام المتكلمين الذين زعموا أن من مات أو قتل قطع عليه أجله ولم يتسوفه وفرعوا على ذلك فروع فاسدة. فهذا الذي دل عليه كتاب الله يدل على أن كل مخلوق قد أجل له أجل، وأن نفس لن تموت حتى تسكمل رزقها وأجلها.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.